منهج القاضي عبد العزيز الجرجاني في مناقشة المآخذ التحوية والصرفية على المتنبي وطرق توجيهها

د. بوجمعة قادة*

جامعة أحمد بن بلّة (1) – وهران ، الجزائر ، kaddaboudjema@yahoo.com

النشر: 2022/05/30

القبول: 2021/12/14

الإرسال: 2021/01/13

الملخص:

يعتبر كتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه" للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (392هـ) من أمهات المصادر النقدية والأدبية حيث عالج أكبر خصومة نقدية دارت رحاها حول شعر أبي الطيب المتنبي (354هـ) وقد حاول الجرجاني التوسّط بين طرفي الخصومة من خلال اعتماده مبدأ "المقايسة" في القضايا النقدية المطروحة والتي من جملتها مسائل مرتبطة بالتحو والصرف.

ويتمثّل الإشكال المطروح في كيفية المقاربة بين قواعد القياس التحوي ومتطلبات التقد الفني الذي يهتم بمستوى الصورة الفنية وأنّ اللغة في نظره للإبداع وليس للإتباع، فالموضوع في غابة الأهمية كونه يحاول المقاربة بين منهجين يتنازعان صناعة الشعر، ولمحاولة بيان ذلك استندنا للمنهج الوصفي، وقارنًا تلك الأحكام التي قررتها مقايسة الجرجاني بأقوال النحا والتقاد على حدّ السواء.

* المؤلف المرسل.

ويظهر لنا من خلال تتبع آلية المقايسة أنّ المتنبّي كان على وعي تامّ باللّ // لغة التي وظّفها والأساليب التي انتهجها وقد فطن الجرجاني لذلك باعتبار أنّ شعر فنّ تظهر فيه اللّغة بلباس خاصّ وإن كانت خيوطه لم تخرج عن آراء نحاة الكوفة ومقتضي قواعدهم.
الكلمات المفتاحية: النّحو – الصّرف – المتنبّي – الجرجاني – القياس.

Abstract: The book “Mediation between al-Mutanabbi and his opponents” by Judge Ali bin Abdulaziz al-Jarjani (392 AH) is considered one of the most important literary and critical sources. In the critical issues raised, which include issues related to grammar and morphology.

The problem presented is how to approach the rules of grammatical measurement with the requirements of artistic criticism, which is concerned with the level of the artistic image, and that the language in his view is creativity and not to follow. It was decided to compare Al-Jarjani with the sayings of sculptors and critics alike.

The problem presented is how to approach the rules of grammatical measurement with the requirements of artistic criticism, which is concerned with the level of the artistic image, and that the language in his view is creativity and not to follow. It was decided to compare Al-Jarjani with the sayings of sculptors and critics alike.

Through tracking the indexation mechanism, it appears to us that al-Mutanabbi was fully aware of the language that he employed and the methods he used, and al-Jarjani became aware of this, considering that poetry is an art in which the language appears in a special dress, even if its strings did not deviate from the views of the Kufa people and their rules.

Key words: grammar - morphology - al-mutannabi - al-jarjani - analogy.

1 مقدمة: مثلت قضية الخصومة بين القدماء والمحدثين منعطفا بارزا في توجيه مسار النقد العربي، وشغل النقاش اللغوي مساحة كبيرة، ودافع النقاد عن رؤيتهم الخاصة للغة الشعرية، وما يجب أن تكون عليه الألفاظ والمعاني من ضوابط معروفة لديهم في عمود الشعر؛ مثل: شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، بينما كانت رؤية النقد اللغوي مهتمة بالأساليب ومدى توافقها مع أصول القياس النحوي واللغوي.

وشهدت الخصومة النقدية حول المتنبي (354هـ) سجالا كبيرا لم تعرفه خصومة نقدية أخرى تجلّى في بعدين إستراتيجيين هما: قضايا اللغة، ومسألة السرقات الشعرية، وقد تناول القاضي الجرجاني (392هـ) هذه الخصومة من جميع جوانبها في كتابه "الوساطة بين المتنبي وخصومه"، ولكن الإشكال المطروح يتمثل في الألية التي اعتمدها الجرجاني في مناقشة تلك القضايا ونخص منها ما تعلق بجانب التراكيب النحوية وكيف استطاع أن يقارب بين ضوابط القياس وما يفرضه من قواعد مع تصوّر النقد الفني الخاص الذي اعتبر اللغة إبداعا وقابلا للتصور والمعاني؟ فما مدى قبول تلك الأحكام التي فرضتها الوساطة -كفكرة نقدية- بمنظور منطقي منسجما مع الموضوعية في الطرح والنقاش؟ ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدنا رؤية الجرجاني الفنية والمتمثلة في ضرورة الفصل بين لغة الإبداع التي تهتم بأنساق الصورة الفنية وانتظامها مع الوزن والإيقاع، وبين اللغة المقيدة بالإتباع.

ونستفتح العرض بذكر تحامل النحاة على الشعراء المحدثين وتعصّبهم للقدماء، وكيف انتقد الجرجاني (392هـ) منهجهم ومخالفتهم لضوابط النقد الموضوعي، ثم نمثل بعد ذلك على آلية المقايسة التي اعتمدها في مناقشة خصوم المتنبي واعتراضهم عليه في بعض المسائل النحوية والصرفية.

2. مساهمة النحاة في نقد الشعر واعتراض الجرجاني على تعصّبهم واضطراب منهجهم.

يعتبر الجرجاني من أوائل النقاد الذين أكدوا على ضرورة الموضوعية في النقد وعدم التحامل على الشعراء المحدثين وإنصافهم، وقد شنّ هجوما عنيفا على اضطراب المنهج لدى اللغويين وتعصّبهم للقدماء فقال: "تمّ تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة وما شاكل ذلك من المعاذير المتهمة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة، وتبيين ما راموه في ذلك من المرامي

البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصعبة التي يشهد القلب أن المحرك لها والباعث عليها شدة إعظام المتقدم، والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد وأفته النفس¹.
والذي يظهر لدينا أن سبب تعصب اللغويين للقدماء مردّه الحفاظ على اللغة في رحبها الأول (عصر الاحتجاج) بعيدا عن النزاعات المذهبية والعصبية القبلية، وذكر محمد مندور أن السبب الأكبر في الانتصار للقديم هو «تصال الشعر بالدين»².
ويمكننا القول أيضا: بأنّ القياس اللغوي مثل قانونا وجب الالتزام به لحفظ اللغة؛ وهذا أهمّ المقاصد الجوهرية التي شغلت همم اللغويين، أما اهتمام النقاد فكان منصبا على قيمة الصورة الفنية وما تحمله من قيم تأثيرية يستطيع الشاعر من خلالها التلاعب بعقول المتلقين وخطف أبصارهم في عالم اللذة والمتعة في عالم الخيال الذي تجد فيه النفس مسرحا لربط الحقائق المشاهدة بعالم الغيب؛ هذا هو الفرق الجوهرى بين رؤية الفريقين (النقاد واللغويين) وموقفهما من اللغة.

فمجال النقد له قواعده الخاصة، وعند حديث الجرجاني عن الفئات التي مثلت جانب الإفراط والتفريط في تعاملها مع المتنبي ذكر من بينهم «نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر فهو يتعرض من انتقاد المعاني لها يدل على نقصه ويكشف عن استحكام جهله... أو معنوي مدقق لا علم له بالإعراب، ولا اتساع له في اللغة، فهو ينكر الشيء الظاهر، وينقم الأمر البين»³.
ومن وجوه تعصب اللغويين على الشعراء المحدثين ما نقل عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) قوله: "لقد حسن هذا المولّد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعدّ الشعر إلا ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي «جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي»⁴.
وهذا مذهب ابن الأعرابي (ت231هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وغيرهما من أهل اللغة، وانتقد الجرجاني منهج النحاة وتوسّعهم في التأويل، وطلب المعاذير إعظاما للمتقدم، والتماس الأعذار له فقال «ثمّ تصفّحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة وما

شاكل ذلك من المعاذير المُتمَحَّلَة، وتغيير الرّواية إذا ضاقت الحجة وتبيّنت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة التي يشهد القلب أنّ المحرك لها والباعث عليها شدّة إعظام المتقدّم، والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد، وألفته النَّسب. ⁵

وساق شواهد على وجود اللّحن في شعر المتقدّمين؛ من ذلك ما نقل عن امرئ القيس؛ قوله: **قَالِيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ.**⁶

جزم المضارع من غير موجب، وقول الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْرَفًا.⁷

حتّى قال أبو عمرو بن العلاء: لا أعرف لها وجهها.⁸

وكانت غاية الجرجاني من خلال سرده لهذه الأخطاء التي وقع فيها الشعراء المتقدّمون من عصر الاحتجاج تحقيق مبدأ "الإنصاف" وإلزام الخصم بالحجة المتمثلة في انتفاء العصمة عن كلّ أحد، ولهذا قال: «وأيّ عالم سمعت به ولم يزلّ ويغلط! أو شاعر انتهى إليك ذكره لم يُهْفُ، ولم يسقط!»⁹.

فكيف ينتقص أبو الطيّب لخطأ لغويّ أو نحويّ اقترفه، ثمّ تبّى الجرجاني (392هـ) المقايسة كمبدأ أساسي في الدّفاع عن المتنبيّ والتوسّط بينه وبين الخصوم، ونقوم الآن ببيان معنى "الوسطية" وعلاقتها بالمقايسة، ثمّ نستعرض -كإجراء تطبيقي- آلية تفعيل المقايسة في كتاب "الوساطة" ومعالجتها لبعض الاعتراضات اللغوية والنحوية والصرفية في شعر المتنبيّ (354هـ) قصد الوقوف على آلية المقاربة ومنهجها في التّوسّط بين الخصمين بالأدلة العلمية والحجج المنطقية.

3: مفهوم الوسطية وعلاقتها بالمقايسة في منظور الجرجاني.

إنّ فكرة الوسطية (Médiation) محمودة في البحث الموضوعي وهي لا تقتصر على مجال الأدب والتّقد، فنجدها في أبحاث الأصوليين والفقهاء، وقد اعتمدها الإمام الشاطبي إبراهيم بن موسى (790هـ) كمحور أساسي في حديثه عن علم المقاصد واعتبرها مسلكا محمودا

يبين نظرة الظاهرية للتصو، وإفراط الباطنية في التعمق مما يخرج الأحكام الشرعية عن مسارها المحمود المتمثل في منهج الوسطية لدى أهل السنة، ويظهر لنا أن تعمق الجرجاني (392هـ) في مجال الدراسات الفقهية والأصولية مكّنه من توظيف هذا المصطلح كفكرة نقدية في محاولة المقاربة بين أنصار المتبني وخصومه، وتطلق الوسطية في اللغة على العدل وخيار الأمور، أما في الاصطلاح فهي عبارة عن «سلوك محمود -مادي أو معنوي- يعصم صاحبه من الانزلاق إلى طرفين متقابلين -غالبًا- أو متفاوتين؛ تتجاذبهما رذيلتا الإفراط والتفريط؛ سواء في ميدان ديني أم دنيوي».¹⁰

ونلاحظ من خلال المدلول اللغوي والاصطلاحي للوساطة أنها تعني الوقوف العدل بين طرفين متباعدين في فكرة معينة أو مبدأ، حيث تسعى لتحقيق المقاربة بينهما بروح علمية تدفع ضرر الإفراط والتفريط، وتضع الفكرة في ميزانها الموضوعي الصحيح، وتعتمد على المقارنة بين أدلة الفريقين والموازنة بينهما وفق منظور علمي تمثل في قياس الأشباه والتظائر الذي وظفه الجرجاني في حدود ما تقتضيه الوسطية من حدود وأبعاد، والمقصود بالأشباه تلك المسائل التي يجمعها حكم معين، أو المشتركة في صورة من الصور، وعرف قياس الأشباه بأنه «إلحاق فرع مردّد بين أصليين بأكثرهما شبيها به».¹¹

ومثل له الفقهاء بمسألة العبد فكونه يصوم ويصلي فهو إنسان، وكونه يباع ويشترى ويوهب فهو سلعة، فاختلف الفقهاء في ترجيح شبهه بأحدهما، وباعتبار أن القاضي الجرجاني (392هـ) يصنّف ضمن طبقة النقاد الفقهاء فقد وظّف الكثير من آراء الفقهاء والأصوليين، ورجّح الكثير من أحكامه معتمدا على المنطق وما يفرضه العقل من مسلمات؛ كقوله بعبارة (انتفاء العصمة عن كلّ شاعر ومبدع)، واستهّل دفاعه عن المتبني قائلا: «ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدر فيه إما في لفظه و نظمه أو ترتيبه وتقسيمه أو معناه أو إعرابه؟ ولولا أن أهل الجاهلية جدّوا بالتقدّم واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة، ومردودة منفية، لكنّ هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظنّة عنهم فذهبت الخواطر في الذبّ عنهم كلّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كلّ مقام».¹²

ونجد المرزباني (384هـ) هو الآخر يؤكد على ضرورة الأخذ بهذا المبدأ الذي سطره الجرجاني؛ فقال: «إن كثيرا مما أنكر في الأشعار قد احتج له جماعة من التحويين وأهل العلم بلغات العرب وأوجبوا العذر للشاعر فيما أورده منه وردوا قول عائبه والطاعن عليه، وضربوا لذلك أمثلة قاسوا عليها، ونظائر اقتدوا بها ونسبه بعضهم إلى ما يحتمله الشعر أو يضطر إليه الشاعر».¹³

وإذا كان الرافعي (1356هـ) يعتقد «أن اللحن لم يكن في الجاهلية البتة، وكل ما كان في بعض القبائل من خور الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر»،¹⁴ فيلزم من هذا الاعتقاد فتح المجال أمام الشعراء في استعمال أي اللغات شاء لفصاحتها وجميع ما اعترض به على المتنبي من مسائل النحو والتصرف له سنده وارتباطه باستعمال متقدم للعرب، ويؤيد هذا ما ذكره ابن جني (392هـ) من أن لغات العرب كلها حجة، والتأطيق على قياس لغة منها مصيب؛ وقال: «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القوميين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتها لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أنسا بها؛ فأما ردّ إحداها بالأخرى فلا؟».¹⁵

وعلى هذا الاعتبار نشأت المدارس التحوية، وامتاز الكوفيون بالتوسع في السماع، ولا ضير إذا اقتفى المتنبي أثرهم وانتهج نهجهم لأن غاية قصده جمع اللغة وأساليبها وحفظها من خلال توظيفها في قالب الشعر، وقد تضمن شعره رصيда لغويا هاما من الألفاظ المقبورة في كتب اللغة والمعاجم وألبسها حلة المعاني المتناسقة مع الوزن والإيقاع.

ونستعرض الآن الجانب التطبيقي التي تمّ من خلاله توظيف المقايسة كآلية جوهريّة في التوسط بين المتنبي وخصومه في بعض القضايا التحوية والاعتراضات الصرفية.

4: المآخذ التحوية.

ناقش الجرجاني (392هـ) مجموعة من الاعتراضات التحوية على المتنبي، وأعرب عن تبخّره اللغوي، ومعرفته الواسعة بالأساليب اللغوية وما تقتضيه صناعة الشعر من ضرورة وانزياح، ومن جملة تلك الاعتراضات ما حكاها على لسان الخصم، وإنكاره على المتنبي في قوله:

فَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَا تَنِي تَنْقَطِعُ.¹⁶

قال الجرجاني: «أنكروا تشديد التّون من لدنّ، وإثما هو لدنّ ولدنّ، فأما تشديد التّون فغير معروف في لغة العرب، وقد كان أبو الطيّب خوطب في ذلك فجعل مكان لدنّه بابه، ثم احتجّ بها أذكره جملة؛ قال: قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه ولكن للاسراع فيه، واتّفاق أهله عليه فيحذفون ويزيدون، وروى أبياتا منها:

إِذَا غَابَ غَدَاؤًا عَنكَ بَلْعَمٌ لَمْ تَكُنْ جَلِيدًا وَلَمْ تَعْطِفْ عَلَيْكَ الْعَوَاطِفُ.

إثما هو ابن العمّ»،¹⁷ فحذف التّون لاجتماعها مع اللّام الساكن وهما متقاربان في المخرج، ويحمل على هذا الاستعمال تشديد التّون في (لدنّه) من قبيل قياس الأولى لأنّ المتنبي أدغم المثليين وهذا الشاعر أدغم المتقاربين (بلعم). ومثله بلعنبر (اسم قبيلة)، أصله بني العنبر، ويبيّن المرزوقي (421هـ) وجه استعماله قائلا: «لما تعذر الإدغام فيه جعل الحذف بدلا من الإدغام، وإثما تعذر الإدغام لأنّ الأوّل متحرّك والثاني ساكن سكونا لازم فلما كان من شرط المدغم تحريك الثاني إذا أدغم الأوّل فيه وكان لام التعريف ساكنا سكونا لازما جعل الحذف لكونه مؤديا إلى التّخفيف المطلوب من الإدغام بدلا لما تعذر هو».¹⁸

واعترض ابن جنيّ (392هـ) على تشديد التّون في لدنّه، وقال: «ليس هو معروفا في كلام العرب، وليس يشدد إلا إذا كان فيه نون أخرى؛ نحو لدنيّ ولدنّا»،¹⁹ وهي نون المتكلم أو معه غيره، وإليها أشار ابن مالك التّحوي (672هـ) في قوله: «وفي لدنيّ لدنيّ قلّ...»،²⁰ قال ابن عقيل (769هـ) «إنّ الفصح في (لدنيّ) إثبات التّون، كقوله تعالى ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ الكهف، 76؛ ويقلّ حذفها كقراءة من قرأ ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ بالتّخفيف».²¹

وهي قراءة الإمام نافع (169هـ) المدني بالتخفيف، وقبل استعراض مقايسة الجرجاني في هذه المسألة نشير إلى أن النحاة قد استعملوا «لَدُنَّ طرفاً للزمان والمكان يدل فيهما على الغاية، وتستخدم مع (مِنْ) قلماً تفارقها، وفيها لغات هي: لَدُنْ وَلَدُنْ بضم اللام وسكون الدال، وَلَدَا بفتح اللام والدال بعدها ألف، وَلَدُ بفتح اللام وضم الدال وحذف النون، وَلَدُ بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون، وَلَدُ بضم اللام وسكون الدال وحذف النون».²²

ولكن الوجه الممتنع في نظر المعترض- تشديد النون مع إضافتها لضير الغائب، ويحتج لحكمهم بما ورد في التنزيل؛ قال الله تعالى ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء، 40]، وقوله تعالى ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف، 02]؛ وتستعمل لَدُنْ مصحوبة بـ (مِنْ) غالباً، وللنون أحكام خاصة من زيادة وحذف ويطلق عليه الاتساع اللغوي وفيه تبدل النون ألفاً في الوقف، وقد تحذف كما في البيت السابق (بلعم) وأصله بني العم، أو عند الإضافة للمثنى كقولنا: جَاءَ عَبْدًا زَيْدٌ، وجعلت إعراباً في التثنية والجمع، وبهذا الاعتبار استخلص الجرجاني أن «التشديد في لَدُنْ أحسن من هذا كله، لأن النون ساكنة مع الهاء، والنون تنبئ عند حروف الحلق لتباعدها منها فزاد في تبينها فاجتلب التشديد وهذه زيادة نون، وقد قال بعض العرب: (مُدُّ لَدُ شَوْلًا فإلى إتلافها) فحذف النون من لدن».²³

وهذا حكم مبني على قياس الأشباه؛ فإذا جاز لهذا العربي حذف النون (لَدُ) لضرورة الشعر جاز ذلك للمتنبّي أيضاً وإن كانت العلة في لَدُنْ زيادة إظهار النون عند حروف الحلق، وبالنظر لقوة العلة نرجح حكم الجرجاني لزيادة وصفها المناسب وهو الإظهار عند حروف الحلق، وإذا زادت إحدى العلتين بوصف آخر اعتبر في الترجيح بين طرفي القياس.

ويمكننا حصر حجج المتنبّي في نوعين هما: حجة المنطوق، وحجة المفهوم؛ أما الأول فيتمثل في ضرورة الشعر وهي وصف مناسب مطرد يبيح للشاعر أن يتوسّع في بعض الاستعمالات اللغوية لإقامة الوزن مثل «حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل».²⁴

ونلاحظ أن تشديد النون قد اشتمل على غاية صوتية تجلّت في نبرة الغنة وانسجامها مع الإيقاع الفني وتآلف فيه المعنى مع المستوى الصوتي فاتصال النون بالنون (تماثل) يقابلها

اتصال أرحام الشعر، وهو تشاكل فتي بين المعنى وبنية التركيب، ولعل هذا ما قصده الجرجاني (392هـ) بقوله: «إنّ التّون الساكنة حسن تشديدها لتظهر ظهورا شافيا، فهذه علّة قريبة قد يحتمل للشّاعر تغيير الكلام لأجلها».²⁵

وإذا وقعت التّون أو التّنوين قبل حروف الحلق يستحسن زيادة إظهارها، وللتّون خصائص تميّزها من دون الحروف؛ منها أنّها علامة للإعراب، وهي أقرب الحروف شبيها بحروف العلّة (الألف، الياء، الواو) في الكثير من استعمالات كالحذف، وإبدالها ألفا عند الوقف، وإدغامها في حروف (يرملون)، وهذا التوسّع الوظيفي لحرف التّون أباح للمتنبّي زيادتها وإدغامها إدغاما كاملا متجانسا في مثلها، وهذه الوجوه تسوقنا لبيان الحجّة الثّانية المتمثّلة فيما يقتضيه المفهوم عن طريق التّلازم وهو ما عبّر عنه القاضي الجرجاني بقياس الأشباه، فإذا جاز للفرزدق (114هـ) أن يقول:

تُفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِمِ تَنقَادُ الصِّيَارِفِ.²⁶

فزاد الياء لإقامة الوزن، وعلّق الجرجاني على هذه الزيادة قائلا: «وقد احتل للشعراء لأجل الوزن ما هو أبلغ من تغيير الألفاظ وإزالة الكلام عن موضعه».²⁷ وقوله هذا يخرج على أصول القياس بالأولى؛ ومن نظائره؛ ما جاء في الوساطة؛ قول بعضهم:

إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكَ شَتَّى فَالزَّمِي الحُصَّ وَأخْفِضِي تَبْيِضَ صِي.

أراد تبيضيّ فزاد ضادا أخرى، ومثله في زيادة نونات؛ قول شبيب بن ثعلبة:

وَأَسْبَبَةُ الحُرْفُوصِ بِالْفَقْفَقِ وَدُمَلٌ فِي الإِسْتِ مُسْتَقَرٌّ.

أَجِبْ مِنْكَ مَوْضِعَ الوُشْحُنِ فَذَلِكَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى السِّنَنِ.

قَطْنَةٌ مِنْ أَجُودِ القُطَنِ.

فزاد هذه التّونات».²⁸

ونقوم بتكليف حكم الجرجاني ونتيجته في المسألة وفق أصول القياس ونخصّ من أنواعه قياس الأولى، وذلك لأنّ العلّة في قول المتنبّي (لُدْنُهُ) شبيهة بزيادة التّونات في أبيات شبيب بن ثعلبة على قصد المساواة لأنّ إدغام المثليين أولى من المتقاربين أو المتجانسين، أو

من فكّ المدغم؛ مثل (تَبْيِضِي) أصله: تَبْيِضِي، ونلاحظ أنّ الوصف المناسب للعلّة هو تعلق الزيادة أو الحذف بمناسبة الحرف الذي يعقب التّون، وزيادة التّون وإدغامها عند حروف الحلق السّنة أولى من حروف الإخفاء، وهذه علّة صوتيّة تتطابق مع أصول اللّغة، كما نلاحظ علّة التّأكيد للمعنى لعلّ أبا الطيّب قصد أنّ أرحام الشّعْر موصولة ويجب وصلها لأنّهما متماثلان كتماثل الإدغام في (لُدْنَةُ) بخلاف أرحام الهال على سبيل الاستعارة فمرة توصل ومرة تقطع، ولهذا السّبب -في نظرنا- استحسن الجرجاني تشديد التّون في لُدْنَةُ وفضّله على جميع الوجوه التي استعرضها على سبيل المقايسة.

ولم تقتصر هيئته على جانب التّحو فحسب؛ بل كان له سلطان أيضا على جوانب أخرى ومن بينها فنّ التّصريف الذي نستعرض بعض جوانبه في الفقرة الموالية.

5: المأخذ الصّرفيّة.

من وجوه الاعتراض على أبي الطيّب في هذا الجانب؛ قوله:

أُبْعِدُ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدَ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ.²⁹

قال الجرجاني: أن «كر أسود من الظلم، ولم يعلم أنّه قد يحتمل هذا الكلام وجوها يصحّ عليها، وأنّ الرّجل لم يرد أفعل التي للمبالغة»،³⁰ ولم يفصح عن تلك الوجوه التي أشار لها، وسنحاول تبين تلك الوجوه وبيان التّخريج الذي يحمل عليها بيت المتنبي.

ونستهلّ العرض ببيان المعنى الذي قصده المتنبي وهو أنّ «بياض الشيب ليس ببياض فيه نور وسرور، وهو أشدّ سوادا من الظلم لما يورى به من حلول الأجل، وقطع الأمل»،³¹ ولكنّ النّحاة لا يجيزون التعجّب من الألوان لأنّه لا زيادة خفيّة فيها توجب الاستعظام، ولذا عرّفوا التعجّب بأنّه «انفعال في النّفس عند شعورها بما يخفى سببه، ولذا يقال: إذا ظهر السّبب بطل العجب»،³² وله صيغتان: مَا أَفْعَلُهُ! كقولنا: مَا أَعْلَمَ زَيْدًا!، والتّقدير شيءٌ أَعْلَمَ زَيْدًا أي جعله عالما، والثّانية: أَفْعَلُ بِهِ! كقولنا: أَحْسَنَ بَزِيدًا! فمعناه التعجّب لا الأمر، والباء زائدة في الفاعل، وأصله أَحْسَنَ زَيْدًا أي: صار ذا حُسنٍ، أمّا أفعل التّفصيل فتصاغ

من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على وصف زائد في وزن (أفعل)؛ كقولنا: خالِدٌ أَكْرَمٌ من سَعْدٍ، ولا يجوز المفاضلة في الألوان.

وقد بسط ابن الأثيري (577هـ) الحديث عن هذه المسألة في كتابه "الإنصاف" فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل ما أفعله! في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان؛ نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسوده! وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنهما جوزنا ذلك للتقل والقياس، أما التقل فقد قال الشاعر: إِذَا الرَّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَيَبُضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ³³

وفي الاحتجاج أنه قال: (أَيَبُضُهُمْ) وإذا جاز ذلك في أفعلهم جاز في ما أفعله! وأفعل به! لأنهما بمنزلة واحدة»³⁴.

وذلك لأن أفعل التفضيل يصاغ من كل فعل صيغ منه فعلا للتعجب، وأشار ابن مالك (672هـ) إلى شروط الصياغة بقوله:

صُعْ مِنْ مَصْوُوعٍ مِنْهُ لِّلْتَعْجَبِ أَفْعَلٌ لِّلْتَفْضِيلِ وَأَبٌ لِّلذِّ أَيْبِي.

قال ابن عقيل (769هـ) «يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن (أفعل)؛ فتقول: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَكْرَمٌ مِنْ خَالِدٍ) كما تقول: (مَا أَفْضَلُ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمُ خَالِدًا)، وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج واستخرج، ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة؛ كمات وفني، ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها، ولا من فعل منفي نحو (ما عاج بالدواء، وما ضرب)، ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو (حمير وعور)، ولا من فعل مبني للمفعول نحو ضُربَ وجُنَّ، وشذ منه قولهم: هو أخصر من كذا فبنوا أفعل التفضيل من (أخْصِرَ) وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن، فبنوا أفعل التفضيل شذوذا من فعل الوصف منه على أفعل»،³⁵ فهذه سبعة شروط ينبغي مراعاتها في القياس ونخص منها الوصف الذي يأتي على

أَفْعَلُ كَأَسْوَدَ وَأَخْضَرَ وَأَبْيَضَ فيجب «أن يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدّ ونحوه، وبأشدّ ونحوه... مَا أَشَدَّ حُمْرَهُ، وَأَشَدُّ بِحُمْرَتِهِ»³⁶

وانطلاقاً من هذه النصوص يمكننا تخريج مقايسة الجرجاني كما يلي:

يظهر قياس الشبه في تشابه العلة بين المتنبي وطرفة بن العبد (أَسْوَدُ = أَيْضُهُمْ)، وهو شبه في الصورة والحكم؛ أما الصورة فهي جواز المفاضلة في البياض والأسود باعتبارهما أصل الألوان وأشار ابن الأنباري (544هـ) لذلك بقوله: «ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والصفهبة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصليين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان إذا كانا أصليين لها ومتقدمين عليها»³⁷.

وإذا سلمنا بهذا الرأي فيجوز صياغة (أَفْعَلُ) من الأسود والبياض، وبيت المتنبي صحيح لا اعتراض عليه، وهذا شبه في الصورة والحكم وهو أعلى مراتب القياس في هذا النوع «وقد ذهب جميع الشراح في قوله: (لَأَنْتَ أَسْوَدَ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ) إلى أن هذا من الشاذ الذي أجازته الكوفيون في نحو قول الراجز: أَيْضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبِي»³⁸، وهذا النقل أبواه ابن مالك "على ظاهره وطرحه إلى المسموعات الشاذة»³⁹ والكوفيون يجوزون القياس على الشاذ، وأجازته بعض البصريين في ضرورة الشعر خاصة⁴⁰.

وثالث العلل في مقايسة الجرجاني (392هـ) علة دلالة الحال؛ ولعل هذا ما قصده الجرجاني في قوله: (أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَرِدْ أَفْعَلُ التي للمبالغة) لأن المقصود بالظلم ظلمات الأسقام والهموم التي ينذر الشيب بها ويحملها البياض الخادع الذي أمره المتنبي بالابتعاد عنه، فالمتنبي لا يقصد سواد الشيب وإنما ما ينذر به من حلول الشيب، وهذا ليس من قبيل المبالغة الموجودة في قولنا: هذا العبد أسود من هذا العبد إذا قصد لون البشرة، فهذه الصورة الفنية التي أراد أبو الطيب تجسيدها عن طريق إخضاع اللغة لتجربته الشعرية وبذلك تصبح «اللغة بوحشيتها ونافرة سلسة القيادة يصوغها الأديب البارع صياغة متميزة لا قلق فيها تجعل

اللفظ الغريب ممتزجا مع غيره من الألفاظ؛ فيصير مألوفا مستساغا مفجرا لطاقات إيجابية لا يفجرها لفظ غيره»⁴¹.

هذه بعض ملامح القدرة الشعريّة واللغويّة لدى المتنبيّ التي استطاع من خلالها توظيف الشاذ والغريب ببراعة فنيّة لا يفقهها إلا أرباب الشّعْر الذين لا يقصرون نظرهم على الألفاظ وتراكيبها بل يتمعنون في أرواحها وما تحملها في طياتها من إبداع؛ هذا الإبداع الذي ملك الجرجاني مفاتيحه فاستطاع أن يتوسّط بين المتنبيّ وخصومه باحترافية فنيّة فريدة من نوعها.

6 خاتمة: توصف لغة الشّعْر بالإبداع ولتحقيقه قد يخرج الشّاعر عن سنن القياس النّحوي واللّغوي حيث تجيز له الضّرورة بعض الوظائف الذي يستقبح استعمالها في غير الشّعْر؛ كمدّ المقصور وزيادة الحروف للإشباع، وما تقتضيه ضرورة إقامة الوزن، وما خالف قواعد القياس اصطلاح عليه بالشاذّ لكنّه عند الكوفيين معتبر إذا صحّت روايته، وإذا كانت المعاجم قد احتفظت بهذه الشواذّ فلا ضير للشّاعر أن يوظّفها في صور فنيّة منتظمة تلبسها حلّة معرفيّة وفنيّة جديدة، لأنّ الشّاعر قد يضطر لبعض الاستعمالات اللغويّة التي تقتضيها صناعة الشّعْر كانسجام الوزن، وانتظام القافية، ولم يخرج المتنبيّ في نظرنا- عن حدود هذه الرّؤية المعرفيّة مع العلم أنّ المتنبيّ كان كوفيّ المشرب، ولهذا اقتفى آثار المدرسة الكوفيّة المتوسّعة في النّقل والسّماع.

وانطلاقا من هذه الرّؤية أسّس الجرجاني نظريّته الوسيّطة وناقش العديد من قضايا النّحو واللّغة، واستطاع إقناعنا بما تحمله تلك التّراكيب من صور فنيّة بالغة الجودة والإبداع.

7- مصادر البحث ومراجعته:

- 1-(الأشموني) أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد بن عيسى، شرح ألفية ابن مالك، قدّم له: حسن حمد وإيميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، لبنان: 1419هـ-1998م
- 2- أحمد محمود المصري ومحمد مصطفى أبو شوارب، قضايا الإبداع الفني (دراسة تحليلية في النقد العربي القديم)، دار الوفاء، الطّبعة الأولى، الإسكندرية: 2005م،
- 3-(امرؤ القيس)، الديوان، تحقيق: عمر فاروق الطباع، شركة الأرقم بن الأرقم، (د، ط)، لبنان: (د، ت)،

- 4- (البغدادي) عبد القادر بن عمر؛ خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ تحقيق: محمّد نبيل وإميل يعقوب؛ دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، لبنان: 1418هـ-1998م.
- 5- أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن محمّد، دار الكتب، الطّبعة الأولى، بيروت: 1988م.
- 6- (التلمساني) محمّد بن أحمد، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، بيروت، لبنان: 1417-1996م.
- 7- (ابن جني) عثمان، الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجار؛ دار الكتاب العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان، (د، ت)،
- 8- (الجرجاني) (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل وعلي الجاوي، المكتبة العصريّة، الطّبعة الأولى، صيدا، بيروت: 1427هـ - 2006م.
- 9- (الجرجاني) عليّ بن محمّد بن عليّ، التّعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطّبعة الرابعة: 1418هـ-1998م.
- 10- الخصري، حاشية على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، لبنان، (د، ط): 1995م.
- 11- (ابن السراج) أبو بكر محمّد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الرابعة: 1420هـ-1999م.
- 12- (طرّفه ابن العبد)، الديوان، دار صادر، (د، ط)، بيروت: 1380هـ-1961م.
- 13- ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشّغار، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى: 1998م.
- 14- (الفرزدق) همام بن غالب، الديوان، شرح مجيد طرّاد، دار الكتاب العربي، (د، ط)، لبنان: 1427هـ-2006م.
- 15- (المرزباني) أبو عبيد الله محمّد بن عمران، الموشح (مأخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشّعْر)، تحقيق: عليّ بن محمّد الجاوي، دار نهضة مصر، (د، ط): 1965م.
- 16- (المرزوقي) أبو عليّ أحمد بن محمّد، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطّبعة الأولى: 1371هـ-1951م.
- 17- (المتنبّي) أبو الطيّب أحمد بن الحسين، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان: 1407هـ-1986م.
- 18- محمّد مندور، النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في اللغة والأدب، نهضة مصر، (د، ط) 2003 م.
- 19- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، لبنان: 1421هـ-2000م.

20- (ابن وكيع) الحسن بن علي التنسي، المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار قتيبة، (د، ط)، دمشق، (د، ت).

8- الهوامش:

- 1) (الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل وعلي الجاوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، صيدا، بيروت: 1427 هـ - 2006 م، ص: 18.
- 2) محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في اللغة والأدب، نهضة مصر، (د، ط): 2003 م، ص: 76.
- 3) (الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 438.
- 4) (البغدادي) عبد القادر بن عمر؛ خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ تحقيق: محمد نبيل وإميل يعقوب؛ دار الكتب العلمية؛ الطبعة الأولى، لبنان: 1418 هـ - 1998 م، ج: 1، ص: 6.
- 5) (الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 10.
- 6) (امرؤ القيس)، الديوان، تحقيق: عمر فاروق الطباع، شركة الأرقام بن الأرقام، (د، ط)، لبنان، (د، ت)، ص: 132. رواية الديوان: (فالיום أسقى...).
- 7) (الفرزدق) همام بن غالب، الديوان، شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي، (د، ط)، لبنان: 1427 هـ - 2006 م، ص: 386.
- 8) (الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 15.
- 9) (المصدر السابق، ص: 13.
- 10) (الجرجاني) علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة: 1418 هـ - 1998 م، ص: 311.
- 11) (التملساني) محمد بن أحمد، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: 1417-1996 م، ص: 121.
- 12) (الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 14.
- 13) (المرزباني) أبو عبيد الله محمد بن عمران، الموشح (مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر)، تحقيق: علي بن محمد الجاوي، دار نهضة مصر، (د، ط): 1965 م، ص: 2.
- 14) مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان: 1421 هـ - 2000 م، ج: 1، ص: 93.
- 15) (ابن جني) عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار؛ دار الكتاب العربي، (د، ط)؛ بيروت، لبنان، (د، ت)، ج: 2، ص: 10.
- 16) (المتنبي) أبو الطيب أحمد بن الحسين، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان: 1407 هـ - 1986 م، ج: 02، ص: 348. (رواية الديوان: وَأَرْحَامُ مَالٍ لَأَنْتِي تَنْقَطَعُ.....).
- 17) (الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 450.

- (18) (المرزوقي) أبو علي أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى: 1371هـ-1951م، ج: 1، ص: 20.
- (19) (المتنبي) أبو الطيب أحمد بن الحسين، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان: 1407هـ-1986، ج: 2، ص: 348- ينظر: (ابن وكيع) الحسن بن علي التنسي، المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار قتيبة، (د، ط)، دمشق، (د، ت)، ص: 442.
- (20) تمام البيت: وَفِي لَدَيْي لَدَيْي قَلٌّ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَدْفُ أَيضًا قَدْ يَفِي.
- (21) الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د، ط)، لبنان: 1995م، ج: 1، ص: 82.
- (22) (الأشعري) أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، شرح ألفية ابن مالك، قدم له: حسن حمد وإيمل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان: 1419هـ-1998م، ج: 1، ص: 68.
- (23) الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 451.
- (24) (ابن السراج) أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة: 1420هـ-1999م، ج: 1، ص: 435.
- (25) الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 455.
- (26) (الفرزدق) همام بن غالب، الديوان، ص: 371.
- (27) الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 456.
- (28) المصدر السابق، ص: 456.
- (29) (المتنبي) أبو الطيب أحمد بن الحسين، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ج: 4، ص: 151.
- (30) الجرجاني (علي بن عبد العزيز)، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 446.
- (31) (المتنبي) أبو الطيب أحمد بن الحسين، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ج: 4، ص: 151.
- (32) الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 60.
- (33) (طرفة ابن العبد)، الديوان، دار صادر، بيروت، (د، ط): 1380هـ-1961م، ص: 18. (رواية الديوان: أَمَا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَّهُمْ لَوْ مَا).
- (34) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ج: 1، ص: 141-142.
- (35) الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 73.
- (36) المصدر السابق، ج: 2، ص: 64.
- (37) أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 142.

- 38) (المتنبي) أبو الطيب أحمد بن الحسين، الديوان، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ج: 4، ص: 151.
- 39) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 64.
- 40) ينظر: ابن عصفور الأشيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشّغار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1998م، ج: 1؛ ص: 576.
- 41) أحمد محمود المصري ومحمد مصطفى أبو شوارب، قضايا الإبداع الفني (دراسة تحليلية في النقد العربي القديم)، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر: 2005 م، ص: 71.